الجمهورية العربية
السورية
Syrian Arab Republic

بيان
السفير ميلاد عطية
المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية
رئيس وفد الجمهورية العربية السورية أمام
الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية
حضور المنظمات غير الحكومية ومشاركتها
25-29 تشرين الثاني 2024

H.E Ambassador Milad ATIEH
Permanent Representative of Syrian Arab Republic
To the OPCW
Participation of Non-Governmental Organizations
25-29 November 2024

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

نتوجه بالشكر الجزيل إلى سفيري جمهورية ألمانيا وكوستاريكا والأمانة الفنية للمنظمة على الجهود المبذولة في إجراء المشاورات غير الرسمية، بشأن حضور منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في أعمال مؤتمرات الدول الأطراف.

سبق أن أشرنا في اجتماعات سابقة إلى أن مصطلح المجتمع المدني عام، يشمل مؤسسات ومنظمات ونقابات و اتحادات مهنية شعبية متنوعة وجمعيات أهلية ونوادي اجتماعية ورياضية ومراكز الشباب، ومراكز أبحاث غير حكومية. السمة الرئيسية التي تُشكل القاسم المشترك بين مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني هي استقلاليتُها وحجم الخدمات التي تقدمها للمجتمع في مختلف المجالات. لم يسبق أن اعترضت أي دولة طرف على حضور ومشاركة العديد من منظمات المجتمع المدني التي تحقق هذه الميزة، بما في ذلك، رابطات الصناعة الكيميائية والأوساط العلمية والأكاديمية.

أما ما يخص المنظمات غير الحكومية، يبدو جلياً أنها الموضوع الرئيسي الذي يجري التشاور والمناقشات حالياً بشأنها. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال هذا المؤتمر، بالنظر لأهمية هذه المنظمات في إغناء عمل منظمتنا وتحقيق أهدافها. القواعد والمبادئ التوجيهية، التي أقرها مؤتمر الاستعراض الثالث في نيسان 2013 بشأن حضور ومشاركة المنظمات غير الحكومية حظيت بتو افق الدول الأطراف. ومنذ عام 2013 ولغاية الآن، جرى العمل بها، بيسر وسلاسة، و أثبتت هذه القواعد والمبادئ جدواها، وأسهمت في تحقيق هدفين بذات الوقت:

1- **احترام وصيانة القرارت السيادية للدول الأطراف، على اعتبار أن هذا المؤتمر هو للدول الأطراف وهو حق للدول.**
2- **تسهيل حضور ومشاركة عددٍ كبيرٍ من المنظمات غير الحكومية التي وجدت الدول الأطراف أن مشاركتها تغني عمل المنظمة وتُسهم في تنفيذ وتحقيق أهدافها.**

وعليه، فإنه من حق أي دولة طرف أو أكثر رفض حضور ومشاركة أي منظمة غير حكومية لا تتعامل بموضوعية ونزاهة وتُشكل أنشطتها خروجاً عن أغراض وأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
بعض المنظمات غير الحكومية مارست أنشطة معادية لدول أطراف ووجهت اتهامات باطلة لا أساس لها ضد تلك الدول. وبعض المنظمات غير الحكومية تُعلن صراحة تلقيها تمويلاً من مؤسسات حكومية تتبع لدول أخرى. وبالتدقيق بأنشطتها نجد أنها تتماهى مع أجندات الدول المُمّولة، وتتبنى وتنشر وجهات نظر مشوهة وكاذبة على خلفيات سياسية بحتة. وهناك الكثير من الشواهد والأدلة حول هذا الموضوع. وأكثر من ذلك، هناك بعض المنظمات غير الحكومية التي تدّعي الحياد والنزاهة وأنها تدافع عن حقوق الإنسان، وبأنها تقوم بخدمات إنسانية جليلة، إلا أنها في الواقع، تُشكل ذراعاً لكيانات إرهابية مُدرجة على قوائم الأمم المتحدة. وهذا ليس اتهاماً، بل هي حقيقة أيضاً. إن مثل هذه المنظمات لا تخدم عمل منظمتنا، بل تأخذنا إلى مطارح أخرى، أولها سياسي وآخرها تنفيذ أجندات سياسية عدائية لا علاقة لها بأنشطة منظمتنا وذلك لخدمة أجندات دول بعينها. وقد انتشرت الكثير من الفضائح والوثائق عن محاولات بعض الدول استثمار مثل هذه المنظمات غير الحكومية في دور سياسي يضر بمصالح دولٍ أخرى.

ما نود الإشارة هو مسألة هامة جداً، تهم جميع الدول الأطراف تتصل بالإطار القيمي والمسؤولية الأخلاقية التي يتوجب على جميع المنظمات غير الحكومية الإلتزام بها في أهدافها وأنشطتها. هذه المسألة يجب أن تكون في صلب أي نقاش يجري حول حضور ومشاركة هذه المنظمات، بل هي الشرط الضروري لمشاركتها. والسؤال الذي نوجهه للجميع، هل تسمح أي دولة لمنظمة غير حكومية بممارسة أنشطة لا تحترم قوانينها الوطنية؟ هذا هو الإطار القيمي والمسؤولية الأخلاقية التي نتحدث عنها والتي يجب إيلائها الأهمية الكبيرة.

لقد قدمت سورية والاتحاد الروسي في المشاورات الأخيرة يوم /15/ تشرين الثاني الجاري، بعض التوصيات والملاحظات الإجرائية، والتي من شأنها أن تخدم الغرض الرئيسي من حضور ومشاركة

المنظمات غير الحكومية في أعمال مؤتمر اتنا، وتعكس بذات الوقت إرادة غالبية الدول الأطراف ورغبتها في حضوروومشاركة هذه المنظمات.

إننا ندعو جميع الدول الأطراف إلى تأييد الاستمرار بما تم اعتماده من مبادئ توجيهية في مؤتمر الاستعراض الثالث، وأن يتم أخذ مشاغل وملاحظات وتوصيات بعض الدول لتحسين بعض المسائل الإجر ائية من خلال الاحترام الكامل لسيادة وإرداة الدول الأطراف في هذه المنظمة.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف، ونشره على الموقعين العام وكاتاليست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .